ندوة

الأزمة المالية وتأثيرها على مصر

٩ مارس ٢٠٠٩م - قاعة الإحتفالات الكبرى

المتحدثون

الأستاذ الدكتور/ ماهر الدمياطى	رئيس الجامعة
السيد المستشار/يحيى عبد المجيد	محافظ الشرقية
الأستاذ الدكتور/محمود محيى الدين	وزير الأستثمار

كلمة الأستاذ الدكتور ماهر الدمياطى

رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وعليه نتوكل...

أسمحوا لى باسم جامعتكم الموقرة جامعة الزقازيق ومع بدء فعاليات الموسم الثقافى للعام الأكاديمى الحالى للفصل الدراسى الثانى...أن أرحب بالسيد الأستاذ الدكتور محمود صفوت محيى الدين وزير الاستثمار وأستاذ إقتصاديات التمويل بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة..وأرحب بصاحب البيت معالى المستشار يحيى عبد المجيد محافظ الشرقية أهلا به.

زملائى نواب رئيس الجامعة...وأعضاء هيئة التدريس..

السادة ضيوف جامعة الزقازيق...الأخوة الإعلاميين..

أبنائى وبناتى طلاب جامعة الزقازيق..

أعتقد أنه يوم مميز من أيام الموسم الثقافى الموقر فى جامعة الزقازيق والذى تعودنا إن ندعو اليه رموز جمهورية مصر العربية فى شتى المجالات للوقوف على حقائق الأمور من أصحاب الخبرة فى كل اتجاه واليوم ونحن نستضيف الدكتور محمود محيى الدين أعتقد أنه أحد علامات الاستثمار والاقتصاد فى جمهورية مصر العربية فى السنوات الأخيرة، والخبرات التى نتعامل معها اليوم مع قصر المدة الزمنية ومن خلال استعراض سيرته الذاتية أعتقد أننا أمام شخصية متميزة فى مجال الاستثمار والاقتصاد قبل ذلك فهو أستاذ بجامعة القاهرة، فهو ليس غريبا على طلاب الجامعة وأعتقد أن العطاء لايحسب بالمدة الزمنية ولكن بالأفعال والإجراءات التى تحمى وتصون هذا البلد الكريم. فنحن نتعامل مع نقطة من النقاط الساخنة اليوم وأنا أحترم وأقدر من تخير هذا الموضوع..موضوع الندوة وهو الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على مصر..التوقعات ودور الحكومة. أختيار موفق من ناحية الزمان والمكان والشخصية التى سوف نتحدث معها اليوم فهو خير من يحيطنا علما بدقائق الأمور.

هل هناك نفق مظلم بحق!! هل هناك نهاية له فى السنوات القادمة؟

ماذا لو كانت هذه الأزمة بدأت منذ عدة سنوات ! مامدى التأثيرات ؟

وقبل الاصلاحات الاقتصادية التى تمت فى الخمس سنوات الماضية.

أعتقد أن ثقافتنا فى هذا الموضوع تحتاج إلى المزيد من المعلومات والتفصيلات الدقيقة فى السنوات القادمة.

لقد كنا طلبة بالجامعة وأساتذة طبعاً فى المقام الأول كل واحد منا من بيت فى ج.م.ع محتاج إلى ان ثقافته تنمو فى هذا الاتجاه حتى يستطيع أن يساعد بلده ووطنه الأم فى استقبال السنوات القادمة بمفهوم راسخ وواعى مبنى على حقائق علمية واقعية من أصحاب الأمر فى هذا الشأن.

إليكم السيرة الذاتية للدكتور محمود محيى الدين.

السيرة الذاتية للوزير محمود محيى الدين

تولى الدكتور محمود صفوت محيى الدين وزارة الاستثمار منذ يوليو ٢٠٠٤، وهى الوزارة التى أنشئت لتكون معنية بسياسات الاستثمار، وإدارة الأصول المملوكة للدولة، وكذلك تطوير الخدمات المالية غير المصرفية بما فى» ذلك سوق المال وقطاعى التأمين والتمويل العقارى.

وجدير بالذكر أن القيادة السياسية للحزب الوطنى الديمقراطى قد اختارته رئيساً للجنة الشئون الاقتصادية والمالية والخطة بالحزب فى عام ٢٠٠١ ثم صدر قرار السيد رئيس الجمهورية بصفته رئيساً للحزب بتعيينه عضواً بالأمانة العامة بالحزب فى نفس العام، وبعد المؤتمر العام الثامن للحزب المنعقد فى سبتمبر ٢٠٠٢ تم اختياره عضواً بالأمانة العامة بالحزب وعضواً بهيئة مكتب أمانة السياسات ورئيساً للجنة الاقتصادية.

كما يشغل الدكتور محمود محيى الدين منصب محافظ جمهورية مصر العربية لدى البنك الدولى، والمحافظ المناوب لجمهورية مصر العربية لدى بنك التنمية الإسلامى، وعضو مجلس إدارة جامعة بنها، وعضو مجلس أمناء الجامعة البريطانية بالقاهرة، كما تم اختياره فى عام ٢٠٠٥ عضواً فى مجموعة القيادات العالمية الشابة المنبثقة عن المنتدى الاقتصادى الدولى.

يشغل الدكتور محمود محيى الدين وظيفة أستاذ اقتصاديات التمويل بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، بالإضافة إلى عضويته فى عدد من الجمعيات العلمية والمؤسسات واللجان البحثية والأكاديمية ومنها اللجنة الدولية للنمو والتنمية منذ عام ٢٠٠٥ والتى تضم فى عضويتها مايك سبنس وروبرت سولو الحاصلين على جائزة نوبل فى الاقتصاد بالإضافة إلى مجموعة من المسئولين والخبراء فى مجال سياسات النمو والتنمية، وعضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وزميل رفيع المستوى فى منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، وكذلك عضو مجلس إدارة مركز الدراسات الأوروبية ومركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وفى ٢٠٠٨ تم اختياره رئيساً للصندوق العالمى لسندات الأسواق الناشئة بالعملات المحلية (Gemloc).

تولى الدكتور محمود محيى الدين عدة وظائف فى عدة مؤسسات حيث عمل مستشار لوزير التجارة الخارجية منذ عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٢، ومستشاراً لوزير الاقتصاد

والتجارة الخارجية منذ عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠١، ومستشاراً لوزير الاقتصاد فى الفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ١٩٩٩، كما عمل مستشاراً فنياً لمشروع سياسات الاستثمار لمنظمة الإنكتاد التابعة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٧ حتى عام ١٩٩٨، ومستشاراً اقتصادياً بمكتب وزير الدولة للشئون الاقتصادية منذ عام ١٩٩٦ حتى عام ١٩٩٧، وخبيراً اقتصادياً بالمركز المصرى للدراسات الاقتصادية منذ عام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٦، ومديراً لوحدة الاقتصاد الكلى وتحليل الديون بوزارة التعاون الدولى فى عام ١٩٩٥.

وقبل توليه وزارة الاستثمار فى يوليو ٢٠٠٤ كان الدكتور محمود محيى الدين عضواً بمجلس إدارة بنك HSBC منذ عام ١٩٩٨، وكان قد عين عضواً بمجلس إدارة البنك المركزى المصرى فى عام ١٩٩٩، وعضواً بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات منذ عام ٢٠٠٢، وعضو بمجلس إدارة المعهد الدبلوماسى منذ عام ٢٠٠٣.

قام الدكتور محمود محيى الدين بتمثيل مصر فى مؤتمرات ومحافل دولية ورئاسة مجموعة من البعثات الرسمية والمشاركة فيها للتفاوض والتشاور فى القضايا الاقتصادية مع المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وكذلك فى العديد من المباحثات والمفاوضات الثنائية المتعلقة بالاستثمار والتجارة والتمويل.

وللدكتور محمود محيى الدين عدة مؤلفات وأبحاث منشورة فى مجالات اقتصاديات التمويل والاستثمار، والتمويل العقارى، والإصلاح المالى، وتحليل أداء أسواق المال، والرقابة المصرفية، وآثار اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى، وتحليل هيكل الجهاز المصرفى والتجارة فى الخدمات، والخصخصة، والعولمة وسياسات المنافسة ومنع الاحتكار، وقواعد الحوكمة، والسياسة النقدية وآليات تأثيرها على الأسواق المالية والنشاط الاقتصادى.

الدكتور محمود محيى الدين من مواليد كفر شكر محافظة القليوبية، فى الخامس عشر من يناير عام ١٩٦٥، حاصل على الدكتوراة فى اقتصاديات التمويل من جامعة ووريك بإنجلترا عام ١٩٩٥ فى موضوع « سياسات التحرير المالى فى الدول النامية »، وماجستير فى تحليل السياسات الاقتصادية من جامعة يورك بإنجلترا عام ١٩٩٠، ودبلوم اقتصاديات التنمية والتحليل الكمى من جامعة ووريك بإنجلترا عام ١٩٨٩، كما حصل على بكالوريوس اقتصاد بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة عام ١٩٨٦ وكان ترتيبه الأول على دفعته.

كلمة السيد المستشار يحيى عبد المجيد

محافظ الشرقية

بسم الله الرحمن الرحيم...

أرحب بمعالى الوزير على أرض الشرقية وأرض جامعة الزقازيق الرافد الثقافى الهام للمحافظة..

وقبل أن نلتقى هنا كنت قد التقيت به فى المحافظة وأعطيت لسيادته فكرة عن المشروعات الأستثمارية بالمحافظة وكنت قد التقيت به أيضاً سابقاً منذ أن كان مستشاراً لوزير الاقتصاد فالجميع بعد الاجتماع قد أثنوا عليه لشخصه وعلمه أعتقد أن السيرة الذاتية التى تلاها الدكتور ماهر الدمياطى تسعد الجميع بالقاعة فهنيئاً لمصر به كما أعتقد أن الأزمة المالية والتى يديرها رجل بهذه العقلية والتاريخ العلمى سوف تكون آمنة مطمئنة.

وأشكر الدكتور ماهر الدمياطى على إتاحة الفرصة لنا للإلتقاء بهؤلاء العلماء.

الدكتور محمود محيى الدين وزير الأستثمار...نزلت أهلا وسهلاً بأرض الشرقية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

كلمة الدكتور محمود صفوت محيى الدين

وزير الأستثمار

السيد المستشار يحيى عبد المجيد محافظ الشرقية

الأستاذ الدكتور ماهر الدمياطى رئيس جامعة الزقازيق

السادة الأساتذة نواب رئيس الجامعة..وعمداء الكليات

الأخوة والأخوات أعضاء هيئة التدريس

الطلبة والطالبات فى هذه الجامعة العتية

السلام عليكم جميعاً ورحمة الله وبركاته

هذا يوم طيب أن ألتقى فيه بأبناء وأحفاد أحمد عرابى فى هذه الجامعة العتية والتى لها الفضل على المحافظات المجاورة ومنها المحافظة التى أنتمى إليها وهى محافظة القليوبية، وكان من فضلها ان خرج منها نبت طيب وهى جامعة بنها.

والموضوع الذى دعيت اليه موضوع الندوة وهو موضوع الساعة القائم بيننا بحلوه ومره لعدة سنوات قادمة (الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها على الاقتصاد المصرى)..ويجوز للمرء حتى ولو كان من المسئولين السياسين وهو فى حضرة كوكبة من أساتذة وطلبة العلم أن يدخل فى بعض الأمور التفصيلية دون تعقيد على اعتبار أن عدد من الحاضرين ليسوا من أهل التخصص فى الاقتصاد.

إن هذا الجيل يشهد تحولاً كبيراً فى طريق إدارة الاقتصاد على مستوى العالم..تحول غير مسبوق..تحول لن يرد على أجيال الابعد حدوث هذه الأزمات الكبرى الطاحنة.

والمطلع اليوم على جريدة الفينانشال تايمز الأمريكية وهى جريدة متخصصة فى مجال الاقتصاد والتمويل تقول أن هناك نظام اقتصادى كان مسئولاً عن إدارة الترتيبات والاعتبارات الخاصة بنظام الدولة من الناحية الاقتصادية وترتيب مواردها لمدة ٣٠ عاماً..الآن هو محل شك كبير كما كنا محل شك كبير قبل سقوط نظام آخر اشتراكى منذ حوالى ٣٠ عاماً وهو النظام المناوىء لإحتكار التجارة والقيام بكل الأنشطة الاقتصادية وتحديد ماالذى يجب أن

يودع وعلى من؟ من خلال التخطيط المركزى..نظام فاشل وسقط وأدى سقوطه إلى إنهيار دول بالكامل وخروجها من الخريطة السياسية العالمية كالإتحاد السوفيتى وعدد من الدول الاشتراكية كانت تنتمى إلى فلكه لمدة تتجاوز الـ ٧٠ عاماً وكان ينظر للنظام الرأسمالى وآليات السوق على أنه النظام البديل والآن تبشرنا تلك الجريدة والتى تتابع آليات السوق وتتحدث عن مستقبل نظام الإقتصاد العالمى، وهناك أستاذاً للاقتصاد وللتاريخ بجامعة اكسفورد عام ١٩٨٩ وهو الأستاذ هارت ويل قال ان العالم يتراوح بين تداخل للدول وإنسحابها وبين اعتمادها على االسوق وتخفيف الاعتماد عليه بشكل متواتر ومتبادل على مدار أربعة قرون ويرجع هذا إلى بداية الحديث عن المشاكل الخاصة بأزمات التجارة والاقتصاد والتى ترجع إلى القرن السابع عشر حيث قال (ويـل) عندما يكون تدخل الدولة سافراً بما يجعل الناس يعتقدوا بأن هذا التدخل قد حاز بقواعد التنافسية والكفاءة عن قواعدها تكون هناك دعوة للإعتماد على أوضاع السوق وآلياته وعندما يكون هناك مزيداً من الإعتماد على السوق فتنفلت القواعد والسوق لذلك تستدعى الدولة مراقبيها فالمسألة فيها تدخل من الدولة وتدخل من السوق.

والذى يشغلنى فى هذه المقدمة ان نفهم ماسوف يحدث فى المستقبل وأول شىء نستخلصه أن الاقتصاد وبكل مافيه من نماذج وآراء ونظريات لايرقى بأن يكون عقيدة ولكن الاقتصاد بكل النظريات هو مجموعة من الإجراءات التى تستهدف تحقيق أهداف للتنمية والوقت الراهن يمهد للثورة...قد تكون صامتة..وقد تكون بضجة وضجيج حول ماسيكون عليه الوضع فى المستقبل بأننا سوف يكون اعتمادنا على البرجماتية الرشيدة وهى التى تدعو إلى التمسك بقواعد واحدة للاقتصاد لتحقيق الأهداف بمعنى ضرورة وجود قدر من المرونة وهى عدم التمسك بشكل واحد أو قالب واحد لإدارة الاقتصاد ولكن المرونة فى إطار عام من الحاسبة على الأهداف بمعنى أن بلد مثل مصر ماهى احتياجاتها؟ سكانها ٨٠ مليون مواطن يقدروا كل عام زيادة فى عدد السكان يحتاج منها عدد كبير إلى فرص عمل جديدة لاتقل فى سنة من السنوات عن ٦٥٠ الف فرصة عمل جديدة...وحتى نتيح ذلك أول شىء يحتاجه النظام الاقتصادى هو توفير فرص عمل فى الاقتصاد بتحقيق نمواً عالمياً فى الاقتصاد

والذى لن يتحقق إلا بإستثمارات ضخمة وعامة وخاصة ويتطلب ذلك سيطرة على الأسعار وان يكون كل هذا فى حدود تكافؤ الفرص والعدالة فى توزيع الثروة فى المجتمع سواء كان ذلك فى نظم شيوعية أو نظم ديمقراطية أو اشتراكية أو نظم رأسمالية أو نظم تأخذ خليط من هذه النظم كلها وتسعى لتحقيق هذه الأهداف الاشتراكية. . .حيث أشاروا أن الدولة تتدخل وتفرض السيطرة على السوق. .ولايوجد سوق؟

الرأسماليين قالوا :-

(أن فيه سوق وهو الحكم والأساس والإنحراف عنه يؤدى إلى المشاكل) .

الوضع الحالى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى لم يعد إلانظاماً واحداً وهو النظام الرأسمالى. . مامادعى أحد الكتاب إلى التحدث عن نهاية التاريخ وأنه لايوجد إلا نظاماً واحداً تتبناه أوربا وأمريكا فى الاقتصاد وأن الناس التى اتبعت النظام الاشتراكى وقبل السقوط تأتى ببيانات تشير إلى أنها تتقدم ولكن ماسوف يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون هناك دول فى العالم الرابع ولكن ليس بسبب هذه الأزمة ولكن بسبب تطورات أخرى ومفيش دولة قد أستمرت مثل الأمبراطورية الرومانية والدولة الإسلامية فى الأندلس والناس بتترقب الآن الصين التى ستكون العملاق الاقتصادى القادم بعد عشرين عاماً تقريباً سنة ٢٠٣٠م ولكن على الخريطة الآن تشاهد ذلك وتسأل نفسك :

س: ماهو موقع مصر من هذه الأزمة؟

الأزمة المالية هى بداية لمرحلة جديدة معقدة لم تنكشف أبعادها بعد وهى ككل الأزمات مفيش عدل فى دنيا الاقتصاد والأزمات دائماً اللى يدفع ثمنها ناس لم تسمع عنها ولاتعرف عن الأزمة المالية أو التمويل العقارى عالى المخاطر شيئا. .وسوف يدفعوا الثمن، مفيش عدل عن طريق الدفع بطرق مختلفة فدافع الضرائب الأمريكى والأوربى يتم عن طريق برامج الإنقاذ، وفى مصر من خلال آليات التأثر بما يحدث فى العالم بمعنى أنه عندما نقول أن معدل التنمية أو النمو الاقتصادى ٧٪ فهذا يعنى أن معدل البطالة إنخفض من ١١,٦ إلى ٨,٥٪ وهذه محافظة الشرقية تحتضن عدة مشروعات استثمارية فى مصر مما يجعلنا نفخر بها.

ولذلك فالعامل الذى يقف خلف الآلات سوف يتأثر دخله وسوف يقل وسوف يكون

هناك شك فى بقائه وفق القواعد القديمة وهكذا سوف تدفع الدول النامية فاتورة الأزمة المالية وثمن إصلاح مشاكل تحدث فى الدول المتقدمة.

لهذا فى اجتماع مجموعة الأربعة والعشرون قال رئيس البنك الدولى وصندوق البنك الدولى أن الدول المتقدمة هى التى سوف تتضرر من الأزمة والدول النامية مازالت متماسكة وهذا الكلام كان فى أكتوبر الماضى وكان الرد منى قد لاتكون فى الدول النامية مؤسسات « الأخوة براذرز » لتسقط ولكن سوف يكون هناك أخوة متعطلين عن العمل. .أخوة كانوا على حافة الفقر وسوف يسقطوا فيها!!

هذه الأزمة كان لها مثيل فى السابق عام ١٩٠٧م والذى دفع ثمنها متعطلين عن العمل والأزمة المالية فى نهاية عام ١٩٢٠م دفع ثمنها متعطلين عن العمل وفقراء وآخر أزمة كانت فى جنوب شرق آسيا وأثرت علينا أعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨م والذى دفع ثمنها ناس فى إنجلترا. . هناك جدل أن أحد رؤساء البنوك قد خرج بحزمة مالية من التويضات تكفى معاشات لهيئة أعضاء التدريس بكلية من كليات جامعة الزقازيق لمدة عشرين سنة. .والأزمة المالية الحالية على مصر لم تخرج فى أسبابها من أن كفاءة الأسواق قد تراجعت والمعلومات قد زيفت وغير منطقية على أساس أن الناس تمارس شراء الأسهم وهناك تدنى فى توعية الرقابة المالية رغم الإدعاءات بأن هناك نظم للرقابة ولكن عند التطبيق وجد خلاف ذلك وهى بداية الخلل الذى يؤدى للأزمات فالمسألة ان الأزمة تكون على أساس أن الأسواق لاتعمل بكفاءة ويوجد غش بمعنى بيع الغث على أنه ثمين وكذلك عقم فى الأدوات المالية وبعد فترة فإن الأزمة المالية قادمة لامحالة.

والذى تسبب فى ذلك سوف يدفع ثمنها ليس هو فقط بل من جاور هذه الأزمة-الحكومة فى شهر سبتمبر الماضى وبعد سقوط ليمان براذرز (بنك) فى أمريكا كانت الأوضاع جيدة ومفيش مشكلة.

فى مصر والآن الوزراء يتحدثوا على أنه توجد آثار سلبية للأزمة بمعنى أن المشكلة بسيطة وأن الأزمة أساسها مالى بمعنى إن كنت مطمئن على مؤسساتك المالية مثل المؤسسات العالمية فسوف تكون هناك مشاكل على حقوق الناس والمودعين ولكن فى اجتماع مع رئيس البنك المركزى أعلن ان البرنامج المالى الذى إتخذته مصر فى الفترة من ٢٠٠٥م وحتى ٢٠٠٨م

قد حفظ مصر من التعرض للأزمة المالية وأن البنوك عندنا فى أمان وكذلك الودائع فى أمان وعندنا نسبة من السيولة وهى مشكلة فى كثير من الدول مثل المجر، عايز تحسبها تأخذ القروض ويقسمها على الودائع تجد أنها أقل مما ينبغى عندنا.

وفى الوقت الحالى بعد الأزمة يجب أن نكون أكثر تحوطا وتحفظا خاصة شركات التأمين بعد عملية الدمج لعدد من الشركات وتطوير القواعد الرأسمالية لها والإطار الرقابى السابق وأيضاً لدينا الجديد..نحن شكلنا هيئة للرقابة المالية الموحدة وهو شىء تم بالفعل إعتباراً من ١/٧/٢٠٠٩م ولذلك ليس لدينا مشكلة فى القطاع المالى.

لقد قمنا بعمل عدة إصلاحات وكنا مستعدين وأصدرنا عدة إجراءات منها تنقية المحافظ المالية للتعامل مع القروض المتعثرة وقمنا بوضع قواعد لمايعرف بالحكومة الداخلية..ولكن تصدر..عندك قناة السويس وسائحين..إفتح ميزان المدفوعات المصرى هناك أشياء سوف تخسر فيها وأخرى سوف نستفيد منها..التغيرات فى الصادرات والتى تنمو كل عام ٣٥٪ غير البترولية، السلع الغذائية، الأشياء الأساسية، الملابس وبعض السلع المعمرة..والسياحة مازال عليها كلام هناك ناس تقول أن هناك أماكن أصبحت أغلى مما كانت عليه وبذلك يتجهوا إلى قطاع السياحة المصرى وهو فى الفترة الأخيرة أخذ قدراً من المناعة فى مصر رغم تعرضه لصدمات كثيرة..قناة السويس إيراداتها مقاسة ومعروفة ولاتقارن بالعام الماضى ولكن آخر سنتين غير تقليدية زادت الدخول بسبب حركة التجارة الدولية وسوف يحدث إنخفاض ولكنه غير مؤثر وعندنا أرقام عجز فى ميزان المدفوعات ولابد أن نقوم بتغطية حساب رأس المال وهو عبارة عن استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة وعدد من التحولات والدعم والمنح والإقتراض الخارجى وبفضل سياسات الرئيس مبارك نحن مسيطرين عليها وخدمة الدين أقل الآن من ٥٪ وكانت فى السابق تقترب من ٩٧٪ خدمة سداد فائورة الدين عام ١٩٩٠م والاستثمارات الأجنبية المباشرة تعطينا حصيلة زيادة وتفتح فرص للعمل وتزيد من الاحتياط الأجنبى وترتقى بالإدارة.

فى السنوات الأربع الماضية الحكومة أتت باستثمارات أجنبية للبلاد بدأت من ٢ مليار وبعدها ٣,٩ وبعد ٦,٩، ١١,١ فى السنة الأخيرة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ أصبحت الاستثمارات

١٣,٢ مليار وتحولنا بفضل الاصلاحات فى المناخ الاستثمارى من المرتبة رقم ١٢٦ إلى المرتبة العشرين على مستوى العالم.

س: ماذا سوف يحدث العام الحالى بالنسبة للأستثمارات الأجنبية المباشرة؟

عام ٢٠٠٧م وصلت التدفقات الرأسمالية للدول النامية إلى ٩٢٩ مليار دولار وفى عام ٢٠٠٨ إنخفضت وفى عام ٢٠٠٩م وصلت إلى ١٦٥ مليار دولار فهى إنخفضت إلى ٨٠٪ وإذا كانت الأمور قد سارت فى اعتبها كان ١٣ مليار تصبح ١٥ مليار لأن الاستثمار يأتى من شركات عندها مشاكل فى بلادها ونحن نبذل كل الجهود لرفع هذه النسبة للاستثمار وقد تجاوزنا أربع مليارات فى النصف الأول من العام الحالى.

واليوم فى جريدة الشرق الأوسط وعن طريق الإنترنت تذكر أن الدول النامية لن تتأثر بالأزمة ولكن العملية أنك بتدفع أكثر منهم وهم اليوم عاملين إتفاقيات لدعم أفريقيا ولكننا عملنا حزمة مالية مكونة من ١٥ مليون جنيه قد وافق عليها مجلس الشعب و١٥ مليون جنيه أخرى لمشروعات تطوير البنية الأساسية ومشروعات تخفيض الإحتياط القانونى والتى توجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتيسير فى إجراءات الصناعة وتبسيط فى إجراءات الصناعة وتخفيض فى الجمارك وهناك منظومة من التشريعات الاقتصادية لتطوير الشركات منها قانون الإفلاس وعدد من الإجراءات الأخرى لتطوير الأداء المالى وفى نفس الوقت توجد ثلاث أشياء جيدة قد حققتها الأزمة لنا وعادت علينا وهى:

أولا: إنخفاض وثبات أسعار السلع الغذائية وهو مايشعر به كل موظف وأصحاب الدخول المحدودة والآن توجد فى كل محافظة مجمع استهلاكى يقدم سلع جيدة وبسعر مناسب ولاتوجد فى مصر مشكلة بعد ذلك فى هذا الموضوع.

ثانيا: فى مواد البناء إنخفضت أسعار حديد التسليح والاستثمار وفى الفترة القادمة يكون للبنية الأساسية.

فنحن محتاجين طرق أفضل ومنظومة للصرف الصحى وتجديد لشبكة المياه ومناطق للخدمات والاستثمار الذى حرك أمريكا وألمانيا فى وقت الكساد وجود شبكة طرق جيدة ومتطورة وأمكانيات فى البنية التحتية.

ثالثا: الاستثمار مع العرب..طبعا الدول العربية قد تعرضت للأزمة خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر حيث أثرت على خسارة العرب والتى بلغت من ٢ إلى ٣ ونصف تريليون دولار

واستثمارات العرب تؤكد أنها قد زادت فى شكل مؤسسات.

لقد كنت فى مؤتمر بشرم الشيخ بالأمس القريب ووجدنا أن الاستثمار العربى فى الفترة القادمة يبحث عن استثمارات يلمسها بيده ولهذا فإن التعاون الاستثمارى العربى هام.. يضاف إلى ذلك التعاون مع شرق آسيا وسنغافورة.

أخيراً وخلاصة الأمر: أنت عندك مسئولية عن اقتصادك وكان يجب أن يكون أفضل مماهو عليه الآن وأهم شيء هو العنصر البشرى القادر على التطور، جيل الأباء كان يقول أننا لابد ان نكون أفضل من دولة مثل كوريا الجنوبية متوسط دخل الفرد فى كوريا الجنوبية قد تجاوز ٢٢ الف دولار ولكن متوسط الدخل للفرد فى مصر ألفين دولار.

واقتصادنا حوالى ١٤٠ مليار دولار والاقتصاد الكورى مليار و ٣٥٠ مليار دولار.

س: ماذا فعلت هذه الدول؟

لقد اتبعت سياسات مرنة..دولة قوية ومنها سياسات قوية قائمة على قوانين وإنضباط، هذه الدول انفتحت على العالم..هذه الدول اعتمدت على السلع المراقبة الصلاحية، والإنفتاح على الخارج والاستثمارات ونقل المعارف، البعثات التى يسافر من خلالها ابنائنا إلى الخارج.

هذه الدول إنشغلت بالمستقبل وعندها تاريخ وحضارة واستثمار فى البشر والبنية الأساسية..لقد جعل المستثمرين من الطرق فى هذه البلاد مزارات يومية وأيضاً المرافق.. هذه الدول انشغلت بالإنضباط فى القوانين الاقتصادية وبعد ٢٠ عاماً ستختلف خريطة العالم الاقتصادية وستصبح أكثر الدول المسيطرة اقتصاديا هى الصين فاليابان فالهند.. فالاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية ولن توجد دولة أوروبية منفردة.

إن مصر يمكن أن تطور سياساتها فى عدم الإبقاء على الأشياء التقليدية فنحن فى سباق دولى ويجب أن نبتعد عن سياسات الذى أعرفه أحسن مماالأعرفه..فالتعليم له أثر كبير فى الحراك الاجتماعى من أجل الإرتقاء بالفرد والمجتمع والأمر ليس بمثابة متابعة شاشات البورصة فقط ولكن عن أهمية مكانة مصر والمصريين فى عالم جديد تشهده اليوم وتتشكل فيه كل القواعد الجديدة له..إنه عالم جديد يشهد فيه هذا الجيل التغير الكبير والمؤثر فيه والمغير له والاحسن فيه بالنسبة لموقف البلاد أولا قبل نفسه مقارنة بدول أخرى لاأحسبها أفضل منا فى الوصول إلى شيء يمكن أن نصل إليه.

فتح الحوار والاستفسارات

*** مجموعة إستفسارات:**

- ماهو السبب الحقيقى لهذه الأزمة؟
- هل سيسرى ذلك على برنامج الرئيس الإنتخابى؟
- هل هذه الأزمة مؤامرة على أموال العرب فى الخارج؟

*** الرد: من الدكتور محمود محيى الدين وزير الاستثمار.**

أستبعد موضوع المؤامرة على العرب..هى خسارة كبيرة ولكن خسارة الأوربيين والأمريكيين أكبر وهناك سجل للمحالين إلى المعاش فى اليابان لم يحدث من قبل..لاأعتقد من القدرة فى الحيكة على إيقاع هذه الأزمة بالعرب وليست الأكثر تأثيراً بالأزمة فيه تأثير سلبى ولكن لأننا لسنا مندمجين مع الاقتصاد وترجع إلى عدم وجود نظام للرقابة هى سبب الأزمة..أين قواعد الاشراف؟ على إعتبار أن الأسواق قادرة على فرز السيىء من الجيد.

- أى مباراة لكرة القدم يتقرر فيها من الذى يلعب بشكل جيد؟ ومن الذى يلعب بشكل سيىء؟

وفائدة العلم أنه يبسط الأمور ولايقوم بتعقيدها.

*** مجموعة إستفسارات:**

- هل هناك خطة فى مصر؟
- هل هناك إيجابيات للأزمة؟
- هل هناك إنخفاض فى الأسعار؟

*** الرد: من وزير الاستثمار.**

الأسعار ارتفعت فى العالم فأرتفعت فى مصر عام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨م وعندما إنخفضت الأسعار إنخفضت أسعار زيت الطعام وكل الحبوب مسألة رفع الأسعار لوحدث ارتفاع فى أى دولة من دول العالم تجد أن الأسعار فى مصر ارتفعت فى اليوم الثانى ولم تنخفض لأنه يوجد مخزون فى السلع ولايوجد إنتاج جديد.

نسبة التضخم سوف تصل إلى أقل من ١٠٪ فى يونيو ٢٠٠٩م وسوف يكون فيه اتجاه نزولى وإنخفاض فى معدل التضخم.

*** الإيجابيات:**

سيكون معدل نمو مصر أعلى من متوسط الدول النامية.

إنخفاض الأسعار.

لو لم تنتهز مصر الفرصة بتحقيق التعاون العربى خلال سنة أو سنتين أو ثلاثة لإنخفاض أسعار البناء، سوف تضيع على المواطن فرصة كبيرة.

الإستثمار الأجنبى والإستثمار العربى وإستثمارات المصريين وصلت إلى ٢٥٪، ٣٠٪ بجانب الاستثمارات العربية.

*** برنامج التحفيز:**

١٥ مليار جنيه ثم ضخهم هذا العام.

*** الاستفسار الثالث:**

هل الحل فى أن يتم بيع الممتلكات الحكومية؟ وتوزيع أسهم القطاع الحكومى على المواطنين وتناسى المشروعات مثل مشروع توشكى وكذلك قناة لسويس والسياحة

*** الـــرد: وزير الاستثمار.**

المشروعات القومية لايستغنى عنها ولكن القواعد أن تتبنى المشاركة فى قرار الحكومة وهناك مشروعات فى جنوب الوادى مثل توشكى بالنسبة للمشروعات العامة هناك التزام بالنسبة لها والسياحة تدخل فى إطار عمل القطاع الخاص وعدد كبير منها فى يد القطاع الخاص وهذا نشاط تأثيره جيد وإيجابى ونسبته فى الاقتصاد المصرى فى الإطار المنضبط.

مشروع توشكى فيه إستثمارات معقولة من الإستثمارات العربية والإستثمار المصرى.

*** الاستفسار الرابع:**

موجه للمستشار يحيى عبد المجيد محافظ الشرقية.

هل هناك تفعيل للاستثمارات فى الشرقية (فى محافظة الشرقية)؟

*** الـرد: محافظ الشرقية**

لقد قمنا بعمل بروتوكول تعاون مع المستثمرين والعمال هم هدفنا فالحفاظ على العوامل مهم بإعتباره أحد مصادر الإنتاج.

هناك أربع نقاط هامة بالنسبة للسياحة فالدولة وفرت ميزانية إضافية بهدف البنية الأساسية وأى مكان فى مصر لابد أن يكون فيه صدى للأزمة المالية سواء فى الشرقية أو فى أى مكان فعندنا قلق فى الصناعة على سبيل المثال وليس الحصر.

*** الاستفسار الخامس:**

بعد كل هذه الإنجازات من السيرة الذاتية..ماهو الهدف لسيادتك لتحقيق هذه الإنجازات وفى نفس الاتجاه أتمنى أن أكون مثلك وأحسن لكن هل يوجد لديك مشروع لشاب عنده ١٨ سنة؟

*** الـــرد: من الدكتور محمود محيى الدين وزير الاستثمار.**

أنا أحاول أن أجتهد فيما أقوم به وسعيد بهذا الطموح الذى أراه من هذا الجيل فهناك من يريد أن يكون وزيراً والشىء اللافت للنظر أن تجد بعض المسئولين فى الحكومة فى نفس السن الذى وصلت إليه إلى هذا الموقع فالمسألة ليست بالسن ولكنك قد عرضت نفسك للعمل العام والإجتهاد فى العلم وإنخراطك فى الأسر والاتحادات والأنشطة حيث يأتى لنا طلاب حاصلين على تقدير إمتياز ولكن عندما نبحث فى أنشطتهم نجد أنه لايوجد أى نشاط وفى مسألة الشباب والشيوخ..والذى وهو الذى أعتبره قدوتى ومثلى الأعلى كان يمزج بين الجيلين وكان يقلب فى بعض أبيات من الشعر أذكر منها..لم يدرى طعم العيش شبابه ولم يدركه شيب.

*** مجموعة إستفسارات (الاستفسار السادس). من الطالب أحمد جمال الدين كلية التمريض.**

- أتمنى وجود مشروع لزيادة الثقة بين الناس وقيادات الدولة.
- مصطفى النجار أمين إتحاد كلية الصيدلة.

التجارة الدولية هل سوف تتأثر بالأزمة والاستثمار الأجنبى؟

هل هذا لم يؤثر علينا فى الداخل؟ الحكومة طوال الفترة السابقة والقطاع الخاص كيف تواجه أزمة العمالة وهل الدولة سوف توقف برنامج الخصخصة؟

*** الاستفسار السابع: من الطالب أحمد مسلم إبراهيم كلية الحقوق.**

الأزمة المالية والسياحة وقناة السويس..مامدى تأثيرهم بالأزمة الاقتصادية العالمية؟

ماهى آخر التطورات فى توزيع الأسهم؟

*** الـــرد: الدكتور محمود محيى الدين.**

موضوع التوعية بقيادات البلد نحن بلد أحمد عرابى فى غير محافظة الشرقية نجد آخرون يتكلمون عن القيادات فى القرن العشرين مثل مصطفى كامل وسعد زغلول-عبد الناصر-السادات والحديث عن أن الدولة وصل عدد الموظفين فيها إلى عدد أكبر من أى دولة فى العالم بما ينعكس سلبا على جودة الأداء، لكن هناك بعض الكفاءات الخاصة، العالم كلة لاتفترض أن الحكومة تقوم بتشغيل المواطنين التطور فى الأمة المصرية منذ أيام الفراعنة حيث نجد الحاشية والكاتب وشئون الحرب والقضاء، لكن الغالبية من الشعب بيزرع ويصنع أى يعمل فى مجال الزراعة والصناعة حتى الدولة الإسلامية، كان معظم الناس يعملون فى مشروعات القطاع الخاص علماً بأن ٢ / ٣ الناس يشتغلون فى القطاع الخاص.

أما الخصخصة فالعالم يشكل نفسه فى طريقة ضبطه لاقتصاده والملكية وشكلها ليست هى السبب فى تحسن الأداء وحدها ولكن العبرة فى الكفاءة.

عايز كل طالب وطالبة يبحث فى محيطه يكون عنده أرض ملك للزراعة وهذا الإرث كان عنده أو لأخيه نجد واحد ينتج من الفدان ٥٠٠٠ جنيها أو ٦٠٠٠ جنيها فى السنة والثانى ينتج نصف هذا الرقم وذلك يأتى من الكفاءة والمتابعة فى إدارة رأس المال.

*** الاستفسار الثامن: من أحمد مسلم كلية الحقوق.**

نريد أن نعرف المزيد عن صكوك الملكية والأمر الثانى هو ضرورة ان يشعر المواطن المصرى بالأصول المملوكة للدولة.

والأمر الثالث هو كيفية ان نحفظ للأجيال القادمة الأصول المملوكة للدولة.

*** الـــرد: من الدكتور وزير الاستثمار.**

الحكومة اجتهدت وكذلك الحزب الوطنى فى هذا الموضوع ولاتستمعوا إلى الهتافات الشيطانية لمحاربة هذا المشروع فهذا القرار هو قرار البلد وهذا البرنامج حتى المؤسسات المالية الشهيرة لم

تسمع عنه إلا عندما أعلنت عنه كفكرة للمناقشة وهناك موقع على جوجل لوزارة الاستثمار والآن نجد جدلاً كبيراً وهذا الجدل مفيد وصحى وأهم شىء هو الهدف من وراء هذا الجدل.

*** الاستفسار العاشر: من الطالبة منال منصور بالفرقة الرابعة شعبة تجارة لغة إنجليزية.**

ماهو دور مصر فى رفع قيمة الجنية المصرى وماهو السبب فى إنخفاض قيمته؟

*** الـــرد: الدكتور محمود محيى الدين.**

عندنا استثمارات مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عندهما مشروعات بعضها ينخفض وبعضها يرتفع..وبالنسبة للجنيه يرتفع وينخفض وفقاً للبنك المركزى والناس الذين يقولون أن كرامة المواطن من كرامة الجنيه هذا غير صحيح الناس كرامتهم من كرامة بلدهم وكلنا نعرف أن الدولار قديماً كان بحوالى ٧٠قرشاً وكانت البلد محتلة فأين الكرامة؟

فى بعض الدول الخليجية العملة الخاصة بها ثلاثة أمثال عملة بعض الدول الأوربية رغم إعتمادها على سلعة واحدة فهل معنى هذا أن كرامتها تزيد على كرامة الدول الأخرى!!

فالجنيه مثل الدولار واليورو وفى الفترة القادمة سيرتفع ويمكن أن ينخفض وهكذا.

أما البورصة فهى تعكس أداء الاقتصاد المصرى وفى سنة ٢٠٠٥م كان أدائها ١٠٠٪، عام ٢٠٠٦ إنخفض ١٠٪، وفى عام ٢٠٠٧م كان ٥٢٪ وعام ٢٠٠٨م أدائها هبط حوالى ٦٥٪ فيه تغيرات تعكس السوق محلياً وتعكس السوق الخارجى ولا تستطيع النظر فى إستقرار البورصة إلا بعد الإستقرار العالمى.

*** الاستفسار الحادى عشر: من أحد الطلاب.**

لماذا لانتعامل بعملة الجنية المصرى فى قناة السويس بدل من الدولار؟

وما هى مدة هذه الأزمة المالية هل ستكون سنوات أم شهور؟ وماهو دور البورصة فى الأزمة المالية؟

*** الـــرد: من الدكتور محمود محيى الدين.**

الجنيه ذات قوة آداء قانونى داخل مصر وعندما تزيد قيمة العملة تكون ذات قبول فى التعامل الدولى فقيمة العملة لاتطلب لذاتها ولكن الذى يطلب هو الخدمة من ورائها.

وأما عن مدة الأزمة فهى فى علم الله وبعد ذلك ربنا يدينا العمر فى نهايتها مثل بداية أزمة شرق آسيا سنة ١٩٩٧ عندما إنتهت لم يعلن عن نهايتها ولكنها إنتهت سنة

٢٠٠٢م، أزمة ١٩٢٠ إنتهت بإعلان الحرب العالمية الثانية وأزمة ١٩٠٧ فى أمريكا استفدنا منها فى أزمة القطن وإنتهت هذه الأزمة بالحرب العالمية الأولى وهنا نسأل أنفسنا هل تؤدى هذه الأزمة إلى حروب أو تؤدى إلى قلاقل أو تؤدى إلى مشاكل وحتى الآن يجب أن يلتفت المجتمعون فى لندن لإنقاذ العالم من الكساد مثل ماحدث فى الحرب العالمية الثانية.

* **استفسارات مجمعة (الاستفسار الثانى عشر): من الطالب محمد رضا الشحات بالفرقة الرابعة تجارة.**

ماهو دور الطلاب الجامعيين فى تلك الأزمة المالية وهل يمكن أن تكون مصر رائدة فى صناعة واحدة مثل قطاع الغزل والنسيج وماتأثير تلك الأزمة على صناعة الدواء!!

- أين نحن من استثمار الصحراء وهل يوجد إحتكار فى مصر وكيف يكون الاستثمار شرعياً؟
- مصر تقوم بتأجير أراضى دول مجاورة وأكثر من ٢ / ٣ أراضى مصر غير مستثمرة!!
- منذ أيام أعفى الرئيس مبارك المديونيات الصغيرة للفلاحين هل لهذا مدلول على الأزمة؟

* **الــرد: من الدكتور وزير الاستثمار.**

شركات قطاع الغزل وقطاع الأعمال العام لايوجد فيها تسريح للعمالة وخروج العاملين الموسميين وارد خصوصاً فى إطار التعاقد مع صاحب العمل فالأزمة أفصحت عن أن هناك بعض القطاعات يمكن الاستفادة منها وإعفاء ٥٠٪ من الفلاحين من سداد المديونات الصغيرة يأتى فى إطار البرنامج الإنتخابى للرئيس والإهتمام بقطاع الزراعة وأيضاً من حوالى سنة ونصف كان هناك تخفيض وكان ذلك فى محافظة الشرقية وبحضور السيد أمين لجنة السياسات.

والسودان الشقيق فيه مساحات يمكن زراعتها فى غير المواسم التى يتم زراعتها فى مصر وهناك محاصيل نستوردها مثل السمسم وبعض أصحاب شركات القطاع الخاص يقوموا بتأجير أراضى فى السودان لزراعتها والسودانيين يفضلون أبناء وادى النيل فى إطار مشروعات التكامل منذ إنفصال السودان عنا.

- الاستثمار الأجنبى يميز عن الاستثمار المحلى ولاتوجد له ميزة عنه ولكن تميز الاستثمار الأجنبى هو تنقية بأن يعامل معاملة الاستثمار المصرى وبعض الضمانات التى تجعل المستثمر آمن على ماله فى مصر.

* موضوع زراعة الصحراء:-

موجود والعبرة بتوفير المياه والإنفاق على البنية الأساسية.

* صناعة الدواء:-

أخطر من الغذاء فاطمئن على مستقبلك..الصيدلة والاحتياج لها والطب والاحتياج له..يزيد فى وقت الأزمات.

* موضوع منظمة التجارة العالمية الكويز:-

لها ترتيبات قائمة تسير فى قنواتها والترتيبات التى تقوم بها بعض الدول المتقدمة تهدد مستقبل التجارة العالمية خاصة بعد فشل دورة الدوحة لمنظمة التجارة.

* **الاستفسار الأخير: من الدكتور ماهر الدمياطى رئيس الجامعة لوزير الاستثمار مباشرة ويطلب منه الاجابة بنعم أم لا.**

{ أولاً:- هل الحكومة الحالية قادرة على الخروج من الأزمة المالية؟

* **الــرد: نعــم**

{ هل أسعار السلع الأساسية إلى أعلى أم إلى أسفل؟

* **الــرد:** السلع الغذائية الاستهلاكية فى خلال الأيام القادمة ثابتة وإلى إنخفاض وخاصة فى المجتمعات الاستهلاكية والسوبرماكتات الكبيرة والمنتشرة على مستوى الجمهورية.

تكريــم

وفى نهاية الندوة قام السيد المستشار يحيى عبد المجيد محافظ الشرقية بإهداء كتاب الله إلى وزير الاستثمار كما أهدى له درع محافظة الشرقية.

وأهدى الدكتور ماهر الدمياطى رئيس الجامعة درع جامعة الزقازيق لوزير الاستثمار تكريما له وتقديراً لدوره فى وزارة الاستثمار ولتشريفه جامعة الزقازيق.